



العدد السادس - أغسطس 2022

## خيارات مأزومه: ليبيا ما بين الفوضى واللا نظام

تحليلات استراتيجية

مجموعة عمل ليبيا

# المحتويات

الافتتاحية

اللواء محمد إبراهيم

4

العشرية الثانية للأزمة الليبية: الأبعاد المتعددة لحالة «اللانظام»

د. أحمد أمل

8

النخبة السياسية الليبية: توجهات متباينة وتحالفات سائلة

عبد الستار حتيبة

11

الاصطفافات العسكرية في المشهد الليبي

أحمد عليه

14

كتلة متأرجحة.. أنصار القذافي بين معسكر الكرامة وتحالف فجر ليبيا

الحسين المسوري

17

توافقٌ مُستعصٍ: حدود الخلاف بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي

محمود قاسم

21

هل يُصلحُ النفط ما أفسده الساسة في ليبيا؟

د. أحمد سلطان

30

تحديات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

كامل عبدالله

35

أولويات إدارة بايدن في ليبيا وقيود الحركة

عمرو عبد العاطي

39

تحول تكتيكي: تطور مواقف القوى الدولية تجاه الأزمة الليبية

حسين عبد الرازي

43

حدود الاشتباك : مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية

عبد المنعم علي

# الافتتاحية:

لا تزال هناك مجموعة من التساؤلات المشروعة تطرح نفسها بقوة لكل من يتابع الملف الليبي شديد التعقيد؛ إلى أين يتجه هذا المشهد؟ وهل أصبح الوضع الليبي معقدًا إلى الدرجة التي يدور فيها في دائرة مغلقة لا خروج منها؟ وهل أصبحت اهتمامات القيادات الحالية تندرج تحت بند الصراعات اللانهائية وتتحرك من أجل ما تراه يحقق مصالح الليبيين بينما الواقع يؤكد غير ذلك؟

ورغم ما يعكسه المشهد الليبي من تفاعلات جديدة في متغير تفاعلات النخب السياسية وخريطة تحالفاتهم (المؤقتة)، إلا أن قواعد اللعبة لم تتغير؛ إذ لا تزال الحالة الليبية تتأرجح ما بين الفوضى واللا نظام، فعندما تصل العملية السياسية إلى طريق مسدود مع الفشل المتكرر في عمليات الانتقال السياسي يلجأ الأطراف إلى استخدام القوة لإعادة تغيير المشهد السياسي، وفق حسابات تكتلات المصالح، ما بين الداخل والخارج. وفي ظل هذا الوضع، يمكن تشخيص المشهد الليبي رغم تعقيداته، لكن يصعب التنبؤ بما ستفرزه هذه التعقيدات في اليوم التالي.

تتصارع حكومتان على السلطة، وكل منهما ترى في أن استخدام القوة قد يعيد تدوير المشهد لصالحها لسنوات مقبلة يظل فيها الانقسام سيد الموقف، دون وعي بأن مسار الانقسام الممتد قد يحمل عواقب لن يكون إصلاحها ممكنًا؛ والنخب السياسية لم تتوافق بعد على خريطة الطريق. وثمة دعوات عديدة في هذا الإطار، منها: طرح خيار الحكومة الثالثة، وطرح استدعاء الشعب لرسم خريطة طريق بنفسه عبر الانتخابات، وأطروحات أخرى في الطريق تتبناها قوى دولية وإقليمية وفقًا لأجنداتها الخاصة.

رغم ذلك، لا يمكن فقدان الأمل في خروج ليبيا من دوامة تكرار الفشل؛ فرغم صعوبة المشهد الراهن، هناك فرص يمكن انتهازها، منها على سبيل المثال مشهد التقارب ما بين الأجسام العسكرية النظامية في إطار لجنة 5+5؛ في ظل تقارب رئاسي الأركان في الشرق والغرب، ووعيهما بأهمية تقويض دور الميليشيات والفصائل المسلحة في المستقبل، مع الوضع في الحسبان وضع أسس العامل المهني والاحترافية العسكرية لتقويض بقية الظواهر الأمنية الأخرى التي تعاني منها ليبيا وتحولت من عرض جانبي للأزمة السياسية إلى ظواهر مزمنة بحاجة إلى قوة لإزاحتها من المشهد.

إن التفاعلات السياسية في ليبيا التي أنتجت حالة اللا نظام دالة على الحاجة إلى تطوير وربما تغيير في النخبة السياسية الليبية التي تعيد إنتاج الفوضى من دورة انتقالية إلى أخرى في إطار لعبة الكراسي الموسيقية. وقد تكون العملية الانتخابية التي تخشاها الغالبية أحد أدوات التغيير الممكنة على المدى الطويل؛ فقد مرت عشيرة كاملة من الفوضى السياسية بعد عملية الانتخابات الوحيدة التي شهدتها ليبيا في تاريخها، والتي رغم أنها كانت عملية محدودة، لكنها أنتجت أجسامًا سياسية لا يزال معتدًا بها رغم تآكل مشروعيتها. فماذا لو أجريت أكثر مرة؟ كيف كان واقع النخبة السياسية وبالتبعية المشهد الليبي برمته؟

وثمة تساؤل يطرح نفسه في هذا السياق، وهو كيف يمكن حل العقدة السياسية للعبور إلى حالة التوافق السياسي؟ ولماذا هناك إصرار على مركزية السلطة رغم تعدد اللاعبين السياسيين ليعطل منصب «الرئيس» هذه التوافقات؟ علمًا بأن القاعدة الدستورية محل الخلاف لن تكون قاعدة دائمة، لا سيّما أن الخلاف حول تفصيل هذه القاعدة مرتبط واقعياً بأشخاص أكثر من الارتباط بالمنصب.

في حالات مشابهة تم تفادي هذا الخلاف مع وضع قاعدة انتقالية لنظام برلماني، ثم يمكن تعديله في المستقبل مع ترسخ الاستقرار ليكون نظامًا رئاسيًا، أو الإبقاء على النظام البرلماني، وبدلاً من أن يُجرى الاستفتاء على القاعدة الدستورية يمكن الاستفتاء على طبيعة النظام الذي يمكن اختياره. ثمة عشرات الحلول التي سبق تجربتها للخروج من المأزق الراهن. في واقع الأمر، يبدو أن هناك اتجاهًا لترسيخ حالة اللا نظام في المشهد الليبي، في ظل تحدي غياب القدرة على إنتاج النظام، وقد تكون المؤشرات الحالية ذاتها انعكاسًا لمرحلة انتقالية جديدة من اللا نظام، ومن ثم لا تزال إمكانية الوصول لمرحلة النظام هدفًا بعيد المنال.

وفي النهاية، سوف تظل مصر حريصة كل الحرص على مساعدة أشقائها الليبيين للخروج من أزمة -قد تكون اليوم قابلة للحل ولكنها سوف تكون غدًا مستعصية ومستحيلًا حلها- ولكن لابد من أن تكون هناك بعض البوادر الإيجابية التي من شأنها دعم التحرك المصري في أي وقت.

وإذا كان لي أن أضيف كلمة ختامية، فمن الضروري أن أقول إذا لم يساعد الليبيون أنفسهم فهل يتوقعون أن يساعدهم أحد؟ خاصة وأن القوى الإقليمية والدولية الطامعة سوف تظل تنهش في الجسد الليبي دون وازع إلا تحقيق مصالحها.

## اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية  
رئيس مجموعة عمل ليبيا  
والمشرف العام على إصدار تحليلات استراتيجية

